ثقافة المواطنة وأثرها على الفرد الجزائري

Culture of citizenship and its impact on the Algerian individual

د.زيوش سعيد، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف- الجزائر
د. مداني مداني، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم- الجزائر

ملخص: إن ما مرت به الجزائر من تغييرات في التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية لهو دافع قوي لظهور بعض الأفراد الذين لم تتوفر لديهم تلك النزعة الايجابية نحو الوطن أو نحو مقوماته أو حتى محاولة الانجذاب نحو النظم الاجتماعية والأعراف التي تحكم المجتمع الجزائري، وما تطلعنا عليه وسائل الإعلام من محاولات للهجرة غير الشرعية وظهور جماعات تنادي بالتنكر للمبادئ التي قامت عليها الدولة الجزائرية الحديثة لهو خير دليل على وجود فجوة بين الجيل الجديد للجزائر وبين التاريخ الذي يحمي ذاكرة الوطن.
هذا الأمر يعتبر مشكلة حقيقية في أوساط فئة لا يستهان بها في المجتمع الجزائري، ونقصد بها فئة الشباب التي تشكل النسبة الغالبة لهذا المجتمع الفتي، حيث سنحاول في هذه الورقة البحثية أن نضع السبل الكفيلة بوضع خطط علمية ممنهجة تهدف إلى تقوية الانتماء للوطن وتحقق الغاية التي نصبوا إليها جميعا وهي الحفاظ على الموروث الحضاري الذي أعطى للجزائر مكانة بين مختلف الأمم.

الكلمات المفتاحية: المجتمع، الوطن، الفرد، المواطنة، آليات، قيم، مبادئ.

Abstract: The changes in the social, economic, political and cultural composition that Algeria has undergone are a strong motivation for the emergence of some individuals who have not have such a positive tendency towards the nation or its components or even attempt to gravitate towards the social systems and customs that govern Algerian society, What the media are looking for is the attempts to migrate illegally and the emergence of groups that advocate a disavowal of the principles on which they have been based the modern Algerian state is the best evidence of a gap between the new generation of Algeria and the history that protects the memory of the nation.
This is a real problem among a significant group of Algerian society, and we mean the youth group, which is the dominant proportion of this community the lad, where in this research paper we will try to devise ways to develop a systematic scientific strategy aimed at strengthening the nation's membership and achieving the goal To which they have all been proclaimed is the preservation of the cultural heritage that has given Algeria a place among various nations.

Keywords : society, home, individual, citizenship, values, principles.

مقدمة:

تعتبر المواطنة من بين أهم مقومات المجتمع، حيث بدونها يعتبر الفرد غريباً عن مكان انتمائه، فهي تتميز بوجه خاص بولاء المواطن والانتماء إلى الوطن وعملية الانتماء هنا تشير إلى علاقة المواطن بالوطن في حدوده الجغرافي وتاريخه الثقافي والحضاري، ينتج عنها حب المواطن لوطنه.

وفي خضم السيرورة الاجتماعية التاريخية وتحت تأثير موجات العولمة مس المجتمع الجزائري تغيرات سريعة مؤلمة على مستوى منظومة القيم وسلم الممارسات ومدونة السلوكيات، خلقت نماذج إجتماعية شاذة تنكرت لهويتها وانتمائها، وما الأحداث التي مست المجتمع الجزائري في السنوات القليلة الماضية إلا خير دليل على وجود شريحة واسعة فضلت الحياة الشخصية على المصلحة الوطنية، فهي لا تهتم لأمر الوطن ولا لأمر المجتمع ولا تعمل لصالح الأفراد ولا لفائدة المواطنين، والكثير من الشباب يرغبون في الهجرة والابتعاد بحجج متعددة.

وبالتالي وجدت فئات معتبرة من الأفراد في المجتمع الجزائري غير مهتمة بتحقيق الانتماء أو المحافظة على أركان هذا الوطن، مما قد يترتب عنه مشكلة حقيقية إذا لم يتم تداركها.

إن ما تعيشه الجزائر من تغييرات على كافة المستويات قد ساهمت بصورة أو بأخرى في ظهور فئات اجتماعية هشة تتجاذبها التيارات الوافدة والغريبة، مما قد يسبب مشكلات مستقبلاً، وعليه تتمحور إشكالية هذه الورقة البحثية في التساؤلات الآتية:

ما مفهوم المواطنة؟ وما هي الأسس التي تبنى عليها المواطنة؟ وما هي مجالات المواطنة؟ ما هي السبل الكفيلة بتدعيم روح المواطنة لدى المواطن؟

أولاً: ماهية المواطنة:

1.مفهوم المواطنة:

كلمة المواطنة اشتقت في اللغتين الإنجليزية (Citizen)، الفرنسية (Citoyen) من المصطلح اللاتيني(CITILOS) الذي يشير إلى المواطن ساكن المدينة عند اليونان والرومان، وعليه فمفهوم المواطنة ارتبط أساسا بالسكن أو الإقامة بغض النظر عن المشاعر والولاء، والمواطنة في اللغة العربية منسوبة إلى الوطن، وهو المنزل الذي يقيم فيه الإنسان، والجمع أوطان، ويقال وطن بالمكان وأَوْطَن به أي أقام، وأَوْطَنَه اتخذه وطناً، وأوطن فلان أرض كذا أي اتخذها محلا ومسكناً يقيم فيه (ابن منظور، 1994، ص35)، ويتضح من هذه التعاريف أن المواطنة تعني المواطن أو الإنسان الذي يستقر في بقعة أرض معينة و ينسب إليها أي مكان الإقامة والاستقرار.

من حيث الدلالة في اللغة الانجليزية "يقصد بها غرس السلوك الاجتماعي المرغوب حسب قيم المجتمع، من أجل إيجاد المواطن الصالح"(الخولي، 1981، ص86).

وتعرف دائرة المعارف البريطانية المواطنة كما وردت عند بأنها" علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات في تلك الدولة والمواطنة تدل ضمنا على مرتبة من الحرية لما يصاحبها من مسؤوليات"(الدسوقي، 1988، ص200).

وبالرجوع إلى الموسوعة العربية العالمية (1996، ص311) نجد أنها تعرف المواطنة بأنها "اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن" فالمواطنة هي الرابطة التي تربط بين أفراد مجتمع ما في دولة ما و تنظم علاقات هؤلاء الأفراد من خلال القوانين والأنظمة التي تحدد الواجبات والحقوق وتتسم هذه القوانين بالمساواة في نظرتها للأفراد.

ويرى **"جون دوي"** أن المواطنة لا تعني أكثر أو أقل من القدرة على المشاركة في التجربة الحياتية أخذا وعطاءً، وهي تشمل كل ما يجعل الفرد أكثر فائدة أو ذات قيمة أكبر للآخرين وكل ما يتيح للمرء المشاركة بمزيد من الثراء في خبرات الآخرين ذات القيمة"(عبد الناصر، 2000، ص14).

2.السياق التاريخي لتشكل مصطلح ومفهوم المواطنة:

المواطنة مصطلح متحرك في سيرورة تاريخية وديناميكية مستمرة، دفع ببعض الباحثين إلى محاولة تقتصي جذورها التاريخية وتتبع مراحل تطورها، حيث ارتبطت كفكرة بتاريخ سعي الإنسان منذ العصور القديمة في تحقيق الإنصاف والعدل والمساواة، يمكن القول أن المواطنة ارتبطت باستقرار الإنسان في المدينة، بعيدا عن وصف المدينة بمواصفاتها الحاضرة، فيكفي عمقها الاجتماعي الذي يعد تكون مجتمع صغير له هوية وقيادة وتقاليد ينتظم إليها في تدبير المعيش اليومي، وبذلك ارتبط تاريخ المدينة بتاريخ المواطنة في عمقها الفلسفي الاجتماعي والسياسي، وقد مر مبدأ المواطنة عبر التاريخ بمحطات تاريخية لما فيها مفهوم المواطنة حتى وصل إلى دلالته المعاصرة.

وقد أشار أحمد صدقي الدجاني (1999، ص5) إلى أن البحث في الأصول اللغوية والاصطلاحية للمواطنة في الفكر العربي والغربي أمراً لا يقتضيه اختلاف النظم المرجعية التي استمدت منها المفاهيم فحسب، بل يضاف إليه اختلاف حقول المعرفة التي كانت مكاناً مباشراً لكل مصطلح وموجهاً لدلالته في الثقافتين العربية والغربية ومن ثم تتضح أهمية تأصيل المفهوم وبحثه في إطار الأساليب الفكرية بمنطلقاتها المرجعية والتي توجب على الباحث القراءة التاريخية لهذا المصطلح.

لقد أقترن مبدأ المواطنة بحركة نضال التاريخ الإنساني من أجل العدل والمساواة والإنصاف، وكان ذلك قبل أن يستقر مصطلح المواطنة وما يقاربه من مصطلحات في الأدبيات السياسية والفكرية والتربوية، وتصاعد النضال وأخذ شكل الحركات الاجتماعية منذ قيام الحكومات الزراعية في وادي الرافدين مروراً بحضارة سومر وآشور وبابل وحضارات الصين والهند وفارس وحضارات الفينيقيين والكنعانيين.

وأسهمت تلك الحضارات وما انبثق عنها من أيديولوجيات سياسية في وضع أسس للحرية والمساواة تجاوزت إرادة الحكام، فاتحة بذلك آفاقاً رحبة لسعي الإنسان لتأكيد فطرته وإثبات ذاته، وحق المشاركة الفعّالة في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات، الأمر الذي فتح المجال للفكر السياسي الإغريقي ومن بعده الروماني، ليضع كل منهما أسس مفهومه للمواطنة والحكم الجمهوري (الذي كان يعني حتى قيام الثورة الأمريكية في أواخر القرن الثامن عشر، الحكم المقيد في مقابلة الحكم المطلق وليس الحكم الجمهوري كما نفهمه اليوم)، وقد أكد كل من الفكر السياسي الإغريقي والروماني في بعض مراحلهما على ضرورة المنافسة من أجل تقلد المناصب العليا وأهمية إرساء أسس مناقشة السياسة العامة باعتبار ذلك شيئاً مطلوباً في حد ذاته(الدجاني، 1999، ص 5).

وأفرزت تلك التجارب التاريخية معانٍي مختلفة للمواطنة فكراً وممارسة، تفاوتت قرباً وبعداً من المفهوم المعاصر للمواطنة حسب آراء المؤرخين، وحسب محمد فرغلي فراج (1974، ص138) فإن التاريخ المعاصر تنوعت فيه إفرازات مفهوم المواطنة بحسب التيارات الفكرية السياسية والاجتماعية التي لا يمكن قراءتها وفهمها ونقدها بمعزل عن الظروف المحيطة بها، أو بعيداً عن الزمان والمكان بكل أبعادهما الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأيديولوجية والتربوية، ومن ثم لا يمكن التأصيل السليم لمفهوم المواطنة باعتباره نتاجاً لفكر واحد مبسط، وإنما باعتبار أنه نشأ ونمى في ظل توجهات فكرية متعددة تنوعت نظرياتها وعقائدها، بل وظروف تشكّلها على المستوى المحلي والقومي والدولي، ولأن قضية المواطنة محوراً رئيساً في النظرية والممارسة الديمقراطية الحديثة فإن تحديد أبعادها وكيفية ممارستها ينبع من الطريقة التي يمنح بها هذا النظام أو ذاك حقوق المواطنة للجميع ومدى وعي المواطنين وحرصهم على أداء هذه الحقوق والواجبات.

وفي هذا العصر شهد مفهوم المواطنة تطورا مال به منحنى العالمية وتحددت مواصفات المواطنة الدولية على النحو التالي(الصائغ، ص38):

- الاعتراف بوجود ثقافات مختلفة؛
- احترام حق الغير وحريته؛
- الاعتراف بوجود ديانات مختلفة؛
- فهم و تفعيل إيديولوجيات مختلفة؛
- فهم اقتصاديات العالم؛
- الاهتمام بالشؤون الدولية؛
- المشاركة في تشجيع السلام الدولي؛
- المشاركة في إدارة الصراعات بطريقة اللاعنف.

ثانياً: أساسيات المواطنة:

1. قيم ومبادئ المواطنة: تقوم المواطنة على مجموعة من القيم والمبادئ أهمها:

الأخلاق: تتضمن هذه القيمة الأخلاق الحميدة عند التعامل مع الآخرين وظهور هذه الأخلاق في سلوكيات تدعم المواطنة، لذا" ينبغي تأسيس الحقوق التي يتمتع بها هذا المواطن على القيم الأخلاقية التي تأخذ بها الجماعة، وإلا فلا أقل من أنه ينبغي تحديدها بالرجوع إلى رؤية أخلاقية خاصة للحياة توجد أسبابها في أخلاق الجماعة" (طه، 2006، ص219).

تتمثل الأخلاق في صورتها المباشرة في علاقة الفرد بمجتمعه، كالصدق والحياء، والإحسان، والتعاون والإكرام، والتضحية، كلها تعتبر من مبادئ و قيم المواطنة، " فكيف يتعايش الناس في أمن واستقرار يشاركون ويتعاونون لولا صفة الأمانة، وكيف تكون الثقة بالعلوم والمعارف والأبحاث العلمية لولا فضيلة الصدق، وكيف تتكون جماعة عظيمة ومتماسكة لولا العدل والرحمة والإحسان، ولولا صفة الشجاعة لم يرد ظلم الظالمين"(عزالدين، 2013، ص61).

المساواة: تلعب في عالم السياسة المعيار أو القيمة في الأخلاق، أي أن المساواة السياسية بالمعاني المشار إليها، تشكل القيمة التي تعطى لأي سياسة جدواها وقيمتها.

تمثل المساواة المبدأ والقيمة الأساسية للمواطنة من حيث، من حيث أنه لا يمكن أن يتمتع الشخص بالمواطنة إذا لم تعترف له بالمساواة مع غيره، وإذا ما تعرض للتمييز أو الإقصاء، وتتجسد المساواة في القانون وأمام القانون، أو على أي شكل من الأشكال، ويقرر هذا الصنف من المساواة وجوب إقرار نفس المعاملة لجميع الناس، أما أمام القانون أن ينال جميع الناس حماية القانون على قيم المساواة دون تمييز في المعاملة أو في تطبيق القانون عليهم مهما كانت اختلافاتهم باعتبار أن القانون بخصائصه العامة المجرة ينطبق على الجميع دون استثناء.

فالمساواة تنعكس في العديد من الحقوق مثل حق التعليم، العمل، الجنسية والمعاملة المتساوية أمام القانون والقضاء واللجوء إلى القضاء، ولمعرفة بتاريخ الوطن ومشاكله، والحصول على معلومات التي تساعد هذا.

الحرية: الحرية هي عبارة عن عملية تاريخية متدرجة تتجه إلى تنمية قوى المجتمع الذاتية، لكي تتوازن قوة المجتمع مع قوة الدولة، من خلال هذا التوازن والضوابط الأخلاقية والدستورية والسياسية التي تُوّجِدها الحرية يتم ضبط السلطة ومعناها من التحول والاستبداد وممارسة القمع، ومن خلال المشاركة السياسية، وانتشار وتكريس ثقافة الحرية، تحسن نوعية الممارسة السياسية. تتطور العملية الديمقراطية في المجتمع ويتم الالتزام المجتمعي بكل مقتضياه"(محفوظ ،2009، ص23-24) ، فالحرية تنعكس في العديد من الحقوق مثل حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التنقل داخل الوطن، وحق الحديث والمناقشة مع الآخرين حول مشكلات المجتمع

ومستقبله، وحرية تأييده أو الاحتجاج عن قضية أو موقف أو سياسة ما، حتى لو كان هذا الاحتجاج موجها ضد الحكومة، وحرية المشاركة في اللقاءات والمؤتمرات ذات الطابع الاجتماعي أو السياسي.

يقول رفاعة رافع الطهطاوي في الحرية "إن ما يسمونه الفرنسيون الحرية ويرغبون فيه هو عين العدل والإنصاف، وذلك لأن معنى الحر بالحرية هو تابع للحرية إقامة التساوي في الأحكام والقوانين حيث لا يجوز للحاكم على إنسان بأن القوانين المحكمة المعتبرة"(عبد الناصر، 2000، ص232).

الالتزام: ويعني التمسك بمعايير الجماعة المرجعية من قبل الفرد، وهنا تؤكد الجماعية على الانسجام والتناغم والاجتماع، ولذا فإنها تولد ضغوط فاعله نحو الالتزام بمعايير الجماعة لإمكانية القبول والإذعان كآلية لتحقيق الاجتماع وتجنب النزاع، يعرف الالتزام بأنه رابطة قانونية بين شخصين تخول لأحدهما، وهو الدائن أن يقضي من الآخر وهو المدين بإعطاء أو بأداء عمل أو الامتناع من أداء العمل، ويقصد به أيضا، "التزام جميع أطراف المواطنة المتمثلة في(المواطن، المجتمع، الدولة) التزاما نظاميا أو ذاتيا بهدف القيام بالأعمال والمهام والمسؤوليات الملقاة بمظلة مصلحة الوطن"(آل غيود، 2011، ص11)، ويتميز الالتزام بعدة خصائص منها:

- أنه ذو طبيعة مادية؛
- ذو رابطة قانونية؛
- أنه يقوم بين أشخاص.

الولاء: الولاء لغة: يلي وليا، دنا منه، وقرب منه، تبعه من غير فضل.

وفي الاصطلاح "من تبع وناصر وطاع، وخضع سلطة ما، (الحاكم أو القبيلة أو العشيرة أو الأب أو المؤسسة) بعيدا عن المنطقية والاستقلال الذاتي بل يقصد المصلحة، والولاء هو القرب والقرابة والنصرة والولاء كلمة تستخدم للدلالة على الصلات والعواطف التي تربط الفرد بالجماعة كالأسرة، والعمل والوطن، أو الإخلاص لما يعتقد أنه صواب"(عبد الناصر، 2000، ص240).

ويكون الولاء الطبيعي للسلطة أو الحاكم أو النظام، والولاء الواقعي هو ولاء الأجانب للبلد الذي يعيشون فيه، وهو جوهر الالتزام يدعم الهوية الذاتية للمهتمين، ويعزز البعد الجماعي في الوقت ذاته من خلال حث الفرد على تأييد توجهات الجماعة المرجعية من جهة، كما يدفع هذه الأخيرة إلى تأمين مختلف الحاجات الضرورية للأفراد، وهو أبرز مؤشرا دال على مدى الانتماء.

ويعني الولاء للوطن شعور كل مواطن أنه معني بخدمة وطنه، والإعلاء من شأنه وحماية مقوماته سواء كانت دينية أو حضارية أو ثقافية، ويجب أن يكون مسئولا ويظهر براعته في احترام القوانين والحقوق وحريات الآخرين التي تنظم المواطنين فيما بينهم، وحماية البيئة والانخراط في المجال السياسي بالدفاع عن القضايا الوطنية، والتعاون مع المواطنين في مواجهة الأخطار، وأن يكون مستعدا للدفاع عن وطنه، ومن أجل حماية استقلاليته.

التوازن: يقصد به، التوازن المسئول الذي يحقق المصلحة الخاصة في ظل تحقيق المصلحة العامة، أو عدم معارضتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عندما يكون هنا ضبط وتوازن بين الحرية والمسؤولية أو بين الحرية والأمن، أو بين المصلحة الخاصة والعامة، وبين الحقوق والواجبات لكل أطراف المواطنة، أو بين الفرد والمجموع، أو بين الدولة والمجتمع، أو بين الجانب الاقتصادي والسياسي وبقية المجالات الأخرى، أو بين الخصوصية والعالمية، المحافظة

الدقيقة على هذا التوازن هي ركيزة أساسية عن ركائز المواطنة المؤدية للتقدم والازدهار في ظل مناخ يسود فيه الأمن والاستقرار.

العدل: "وهو الحكم بحسب القانون والمواقف، ويقابل العدالة لفظ الإنصاف، ويكون الإنصاف بحكم روح القانون بمعنى أن يكون الحكم مناسبا للعمل والممارسة ولا يفضل فرد على آخر"(عبد الناصر، 2000، ص233)، والمعروف أن العدالة يرمز لها بكفتي الميزان، وهو شعار المحاكمة، كفة تعني ممارسة، وكفة تعني حكم، وأيضا تعني العمل والأجر، فإذا تفاوت أحدهما على الآخر كان ظلما وإذا تساوى كان إنصافا.

قيمة المشاركة: "وهي التي تتضمن العديد من الحقوق مثل الحق في تنظيم حملات الضغط السلمي على الحكومة أو بعض المسئولين، أشكال الاحتجاج السلمي المنظم مثل التظاهر والاضطراب كما ينظمها القانون والتصويت في الانتخابات أو أي تنظيمات أخرى تعمل لخدمة المجتمع، أو لخدمة بعض أفراده والترشيح بمعنى أن له رصيدا من الإجراءات والوسائل الخاصة بالتعامل مع البيئة وإطالة وجوده إلى ما لا نهاية"(الجوهري، 2008، ص32).

2. مكونات المواطنة: للمواطنة عناصر ومكونات ينبغي أن تكتمل حتى تتحقق ومن بين هذه المكونات نذكر:

الحقوق:"وهي سلطة يخولها القانون لشخص ما لتمكينه من القيام بأعمال معينة، تحقيق لمصلحة له يعترف بها ذلك القانون"(عبد الناصر، 2000، ص239)، وتعني تمتع الفرد بالحقوق الخاصة والعامة كالحق في الأمن والسلامة والصحة والتعليم والعمل، وهي تصنف إلى حقوق سياسية ومدنية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وحقوق تضامنية.

حقوق سياسية ومدنية: ونقصد بها تلك الحقوق التي لا تتطلب أكثر من إقرار الدولة بها وتنظيمها عبر قوانينها والامتناع عن القيام بها من شأن التصنيف عليها أو تقييدها، ومن ضمن هذه الحقوق الحق في الحياة، حرية الضمير والمعتقد، حرية التعبير، حرية التنظيم، الحق في الانتخاب، الحقوق الشخصية كالجنسية والهوية، فالحقوق السياسية والمدنية تعتبر من "أهم ضمانات الحد من طغيان الدولة واستبداد الحكام وفساد رموز النظام السياسي"(البكاري، آخرون، 2011، ص20).

حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية: وهي حقوق لا يكفي أن تعترف بها الدولة لمواطنيها وأن لا تنتهكها وإنما تتطلب من الدولة دورا إيجابيا أكثر وذلك بتوفير هذه الحقوق وتمتع مواطنيها بها عبر قوانينها ومؤسساتها وسياستها العامة، ومن ضمن هذه الحقوق الحق في الصحة الحق في العمل اللائق في التغطية الجماعية، الحق في المسكن اللائق، الحق في التعليم، الحق في الإبداع الفني.

حقوق تضامنية: تتميز هذه الحقوق بتنوع مجالاتها ومنها البيئة والتنمية والتراث ومن ضمن هذه الحقوق الحق في السلم، سيادة الشعوب على مواردها المستدامة، الحق في المعرفة والبحث العلمي، الحق في حماية التراث.

الواجبات: للواجب معنيان معنى عام ومعنى خاص "فالمعنى العام للواجب هو المعنى الواسع الذي يتمثل في رأي أفعال تفرضها قواعد مقبولة، تحكم أية ناحية هامة من نواحي الحياة الاجتماعية أو أي عمل تعاوني، أما المعنى الخاص للواجب فيتمثل في المطلوبة للفرد الذي تناط به وضيفة أو دور ثابت يجب أن يؤدى في الجماعة"(عبد الناصر، 2000، ص242)، فالواجبات أنواع فمنها واجبات خلفية، واجبات قانون واجبات وطنية، واجبات اجتماعية، واجبات عقائدية، فمن ضمن الواجبات التي على المواطن أن يقوم بها هي:

- طاعة القوانين والعمل بها والمطالبة بالعمل بها؛

- الدفاع عن الدولة والوطن قوة وحماس؛
- المطالبة بحقوقه؛
- المحافظة على ممتلكات الدولة.

الانتماء: يعني لغة الانتساب إلى شيء ما، أما اصطلاحا فهو الانتساب حبا وفكرا لشيء ما، كما هو الاندماج في الجماعة وهو المعنى العكسي للاغتراب.

ويعرف أيضا بأنه التمسّك والثقة بعنصر من عناصر البيئة المحيطة بالأفراد والمحافظة على الارتباط به وجدانيا وفكريا ومعنويا وواقعيا مما يدل على قوة الصلة التي تربط بين الفرد والشيء الذي ينتمي له، "فهو الانتساب الحقيقي للدين والوطن فكرا وتُجسده الجوارح عملا والرغبة في تقمص عضوية ما لمحبة الفرد لذلك، والاعتزاز بالانضمام إلى هذا الشيء، ويكون الانتماء للدين بالالتزام بتعاليمه والثبات على منهجه، أما بالنسبة للوطن الذي يعني الشعب والأرض فيجسد بالتضحية من أجلها، تضحية نابعة من شعوره بحب ذلك الوطن"(عبد الناصر، 2000، ص234).

إذا الانتماء هو شعور الإنسان بالانتماء إلى مجموعة بشرية ما، وفي مكان ما الذي هو الوطن على اختلاف تنوعه العرقي والديني ويندمج مع خصوصيات وقيم هذه المجموعة، فهو العمل الجاد من أجل الوطن والتفاعل مع أفراد المجتمع من أجل الصالح العام.

ويعتبر الانتماء من العوامل الهامة التي تساعد على تماسك الجماعات والأفراد وتمدهم بالقوة مما يؤدي إلى تنظيم المجتمع وتنميته.

المشاركة المجتمعية: هوية الفرد لم تنشأ في فراغ بل ارتبطت بإرث ثقافي واجتماعي لا يستطيع الفرد أن يحدد ذاته إلا من خلاله، وبناءً على ذلك فإنه لا يتوجب على المجتمع إغفال تلك الخصوصيات وتجاهله للروابط الاجتماعية والثقافية الأخرى بل عليه أن يتشبع على الاعتراف بها من جهة وحمايتها من جهة أخرى، "فقد رأى القائلون بها أن كل مواطن ينخرط في جماعة بمجموعة من الممارسات الاجتماعية والتقاليد الثقافية والعلاقات الخاصة لذلك، فالجماعة لا تقل تأثيرا في سلوك المواطن عن الحرية والمساواة، فيها يترقى المواطن من درك الفردية إلى أفق الإنسانية"(طه، 2006، ص220-221).

3. مقومات المواطنة: تتلخص مقومات المواطنة فيما يلي:

- توفير الاحترام المتبادل بين المواطنين بغض النظر عن العرق والجنس والثقافة؛
- أن يتضمن دستور الدولة ما يتضمن للمواطنين والاحترام والحماية وأن تصون كرامتهم وأن تقدم لهم الضمانات القانونية التي تحفظ لهم حقوقهم المدنية والسياسية بالإضافة إلى إعطائهم الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بأمور حياتهم"(غازي، 2011، ص14)، الأمر الذي يتطلب توفير استعدادات حقيقية لدى كل المشتركين في الانتماء للوطن، وهذه الاستعدادات لا تتوفر إلا في حدود ضيقة في ظروف قمع الحريات، ومصادرة الفكر المتحرر من التبعية، وفي ظل الأنظمة التي تناهض العمل السياسي الذي يحمل رؤية إنتقادية أو موقف معارض للحكام و للسياسات المتبعة؛
- الاعتدال والتوازن في السلوك والعمل؛
- إحساس المواطن بالعدالة والمساواة الاجتماعية واحترام الأقلية وتكافؤ الفرص"(غازي، 2011، ص41)؛
- ارتباط المواطنة بالديمقراطية، وذلك يوصف أن الديمقراطية هي الحاضنة الأولى لمبدأ المواطنة.

ثالثا. مجالات المواطنة:

المجال السياسي:

ينظر إلى هذا المجال من زاوية الإطار الدستوري والمؤسساتي الضابط لعلاقة الفرد بالمجتمع والناظم لها، وهو تعبير عن إشكالية مدى انبثاق المؤسسات السياسية والتنفيذية والتمثيلية عن الإرادة الجماعية ومدى خدمة المصالح العامة وحماية حقوق وحريات الأفراد، ونتيجة هذا البعد فإن تكريس مبدأ المواطنة يقتضي توافق بعض المتطلبات العملية، مثل وجوب إقرار مبادئ دستورية، والالتزام بمؤسسات فاعلة وقادرة على توفير كافة الضمانات اللازمة.

إذن "فالمواطنة السياسية، تتمثل في المشاركة السياسية وحق المساهمة في الإدارة العامة، في إطار القانون يسمح للفرد التمتع بحقوق يقوم في مقابلها بأداء مجموعة من الواجبات، وهذه الامتيازات التي من بينها حق التصويت، حق الترشح للوظائف الانتخابية، حق الخدمة في الجهاز الإداري في الدولة، حرية الرأي والاعتقاد"(نسرين، ص 142).

المجال الاجتماعي:

يشير إلى تلك العلاقات التي تربط بين أفراد المجتمع في سياق مجتمعي معين بالإضافة إلى حقوقهم في المشاركة في جوانب ومجالاته السياسية المختلفة، ويتضمن تعريف الحقوق الاجتماعية للأفراد، تمتعهم بالرفاهية والكفاية الاقتصادية من قبيل تمتعهم بالحق في الشعور بالأمن الاجتماعي، والحصول على العمل وعلى الحد الأدنى من وسائل معيشية وكسب الرزق، والعيش في بيئة آمنة، ويشير مفهوم المواطنة الاجتماعية بدون تمتعهم بالولاء والانتماء والتضامن"(عز الدين، 2013، ص59).

المجال الاقتصادي:

المواطنة لا تنحصر فقط في الدائرة السياسية وممارسة الحقوق المدنية فهي تحتضن كافة مظاهر الحياة في المجتمع، خصوصا علاقات العمل التي أخذت أهمية متزايدة مع تطور الإجارة، ومن الضروري في هذا السياق تفادي التأثيرات السلبية للسياسة الاقتصادية على ممارسة المواطنة، فقد تتسبب سياسة خفض الاستهلاك العام، التي تمارس ضغوط على نفقات الحماية الاجتماعية والمصاريف المخصصة للخدمات العامة، في إضعاف التضامن الاجتماعي وتفويض الوظائف الكبرى وتزايد نسب المساواة كما هو ملاحظ في الدول ذات التوجه الرأسمالي الليبرالي"(ولديب سيدي، 2001، ص52).

تتمثل فكرة الوطنية على مستوى الاقتصادي فيما يوفره الوطن ما تسميه الكتابات الحقوقية شروط الحياة الكريمة والتي تعني سوسيولوجيا ظروف الاتقاء الاجتماعي"(جنكو علاء الدين، ص34).

فيستهدف هذا البعد "إشباع الحاجات المادية الأساسية للبشر وبخصوص على توفير الحد الأدنى اللازم منها ليحفظ كرامتهم وإنسانيتهم"(العجمي، 2010، ص2).

المجال الثقافي:

هو انسجام الهويات الثقافية الفرعية مع الهوية الثقافية الجامعة، وأثر ذلك على سلوك الأفراد والجماعات، من حيث يفترض أن تحقق الانسجام، يكرس مبدأ المواطنة ويعززه و يدفع نحو تكامل واندماج الجماعة السياسية، بينما يؤدي غياب الانسجام في تغليب الهوية الثقافية الفرعية على الهوية الجامعة، الأمر الذي ينفي الظاهرة الصراعية داخل المجتمع.

ويهتم البعد الثقافي بما يوفره الوطن من إحساس بالانتماء إلى جماعة تمثل في الهوية وتتجسد هذه الهوية المشتركة فيما يجمع الفرد مع غيره من ممارسات الحياة اليومية من عادات الأكل واللباس والموسيقى وطقوس الأعياد والحفلات، كما أنها تتجسد في الرموز المشتركة لما يمثل

الهوية الوطنية، أو الهويات الجماعية المتعايشة في ظل الوطن الواحد"(جنكو علاء الدين، ص33).

رابعا: معالم التحولات الاجتماعية في المجتمع الجزائري وأثرها على روح المواطنة:

إن التغير الحاصل على مستوى النسق القيمي للمجتمع، ساهم في تعميق كثير من التصورات التي تعمل على تجذر آليات تبخس قيم أساسية لكل مجتمع راقٍ كالعلم، الثقافة، الإبداع والابتكار، الأخلاق، الصدق، السلم،.. واستبدالها بقيم مناقضة كقيم المال (غير المشروع)، والوجاهة الاجتماعية وامتداداتها، وما يترتب على ذلك من تدعيم لقيم ومسلكيات تؤدي إلى انتشار أشكال متخلفة من التفكير وأنواع عديدة من الفعل المنحرف مثل: المحسوبية والرشوة والسرقة والاعتداءات، وتثمين الولاءات المختلفة للجماعات المنحرفة، والاتجار المبتذل للعديد من المبادئ والقيم النبيلة.

فالاختلال على مستوى ترتيب سلم القيم في المجتمع سينعكس مباشرة على السلوك الاجتماعي ويعطيه اتجاهات جديدة، ينجم عنه ممارسات سلوكية قد تتناقض مع قيم المجتمع وأصالته، وتساهم بأشكال انحرافية مختلفة في تدعيم تفكك شبكة علاقاته وانسجامه.

إن المجتمع القوي هو المجتمع المتماسك والمتوازن في حركته المجتمعية، ولا يكون كذلك إن لم تكن شبكة علاقاته الاجتماعية على درجة كبيرة من الترابط والتناغم، لأن المجتمع من حيث الجوهر ليس مجرد كم من الأفراد تدعوهم غريزتهم الاجتماعية إلى أن يتكتلوا وينتظموا في إطار اجتماعي معين، بل أنه يضم ما هو أكثر من ذلك، إذ يضم عددا من المبادئ والقيم والقناعات التي تحدد شخصيته في صورة مستقلة تقريبا عن أفراده.

إن الخطورة تبدأ عندما يصبح النسيج الاجتماعي يتغير ويتفكك بفعل عوامل كثيرة. ويمكن رصد ذلك في المجتمع الجزائري من خلال معالم معينة على رأسها الإحباط واليأس الناجم عن غياب الصدى الاجتماعي لسلوك الفرد ومجهوده من قبل المحيط.

إن الشعور بالإحباط واليأس هو من أخطر ما يصيب أفراد المجتمع، ذلك أنه يدفع به إلى "**الاستقالة** " و"**الانسحابية**" عن دائرة الفعل الايجابي، وإن أي ملاحظ لما يجري اليوم في المجتمع الجزائري يمكن له أن يكتشف ذلك، إذ لم يعد هنالك معنى للكثير من القيم مثل: العمل، الضمير، مصلحة المجتمع، بل أنها أصبحت محل عدم اكتراث وريب لدى فئة معتبرة من المجتمع وهذا ما يشكل ارتجاجا لقيمة المواطنة.

ولقد كان من النتائج الطبيعية لهذا الشعور بالإحباط واليأس ظهور نزوع لدى بعض الأفراد نحو ما يسمى بـ" **الفردانية**"، وهي حسب " **لويس ديمون**" Lowis Dimon في كتابه " **محاولات حول الفردانية**" بأنها "ايديولوجية تعطي قيمة كبرى للإنسان الفرد باعتباره ذاتا قيمية منفصلة ومستقلة عن غيرها، لا تعير اهتماما للمجموعة الاجتماعية"(جمال، 1996، ص 24)، أي أن الفرد هنا أصبح ينكفئ عموما على ذاته، ولا يرى العالم إلا من خلالها، ولا يشعر بالمجتمع إلا بمقدار ما يأخذ منه وفي بعض الأحيان بأقل.

وللمتأمل في ذلك أن يتصور حجم المخاطر السلوكية التي تترتب عن اتجاه الفردانية في شبكة العلاقات الاجتماعية (بروز واستفحال ظاهرة السرقة، الاعتداء على الأشخاص والممتلكات، محاولات الانتحار،...).

إن استفحال ظاهرة قوارب الموت التي هي المظهر البشع من مظاهر الهجرة غير الشرعية التي يقوم بها الشباب الجزائري لتعبير رمزي بل وحتى فعلي من خلال الشعارات والأفكار التي يعتنقها هؤلاء الشباب والكلمات التي يرددونها ويتغنون بها-(يأكلنا الحوت ولا نعيش في بلادي، كرتونة في روما خير من فيلا في ندرومة،....)- عن القطيعة التي يعيشها هؤلاء مع هذا المجتمع،

وعن الإحساس بالجفاء نحو هذا الوطن وهذه الأرض، وهو دليل على ذوبان روح المواطنة من عقيدة هؤلاء الشباب.

إن توسيع قاعدة المشاركة يعزز من مبدأ المواطنة بشقيها الحقوق والواجبات، ويعزز من مبدأ الانتماء والانحياز لمصلحة الوطن ككل، ويعزز من مكانة الشباب في المجتمع، عن طريق إحداث تغيرات جوهرية بما يشمل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية على طريق التنمية بمفهومها الشامل، موظفًا طاقات المجتمع ككل.

خامسا: آليات غرس روح المواطنة

إن للمواطنة أثر بالغ في نفسية الفرد الجزائري من حيث خلق اهتمام واضح بما يدور حوله، وأيضاً لما له من دور فعال في المساهمة في التنمية المستدامة، ومن بين أهم الأسس التي يجب أن تبنى عليها المواطنة نجد ما يلي(هويدى، 2002، ص25):

أولا: إن المواطنة الحقيقية ليست مجرد التلويح بالعلم الجزائري، وأنها ليست في الغالب فقط عن تأمين حدودنا، ووضع الجدران والحفاظ علي الآخرين، إنها تعنى بالتكاتف والتضامن معا لخدمة الصالح العام.

ثانيا: المواطنة الحقيقية ليست سهلة بل يتطلب ذلك الأخذ بنصيب عادل من الأعباء الموجودة على عاتق الموظفين والتجار وكل من له علاقة بالاقتصاد الوطني وذلك عن طريق المساهمة في تأدية الواجبات الضريبية التي سنها المشرع الجزائري نظير خدمة معينة أو نشاط معين .

ثالثا: إن المواطنة هي الحفاظ على ديمقراطية وتقويتها وحمايتها، وليس إغراقها بالمال الكبير وشراء السياسيين. وهذا يعني الدفاع عن الحق في التصويت وضمان سماع المزيد من الجزائريين وليس العدد القليل منهم.

رابعا: المواطنة الحقيقية تعني أن الوطنيون الحقيقيون لا يكرهون الدولة الجزائرية - بكافة أجهزتها-، بل إنهم فخورون ببلادهم ويعرفون تمام المعرفة بأن الحكومة ما هي إلا أداة لمساعدتنا في حل المشاكل معا،لذا فمن الطبيعي أن يوجد بعض الأفراد لا يوافقون على ما تقوم به السلطة السياسية، لكن السلوك غير المقبول هو عندما يلجأ هؤلاء إلا التعبير عن عدم رضاهم بالسلوك الذي يتنافى والتقاليد والأعراف والنظم التي تحكم المجتمع الجزائري .

وأخيرا، المواطنة تهتم بالسلوك الجمعي لا الدعوة إلى الفرقة أو الانقسام، فهي لا تغذي الانقسامات العنصرية أو الدينية أو العرقية، إنها مبنية على احترام متبادل بين كل الأفراد.

ولتحقيق هذه الأسس يجب علينا أن نفكر جدياً في وضع بعض الآليات التي من شأنها أن تخلق لنا فرداً مشبعاً بروح المواطنة ولديه تلك النزعة القوية حول الحفاظ على موروثه الحضاري والتاريخي من خلال المبادئ الآتية(مصطفى، 1995، ص123):

استهداف الطبقة التعليمية: حيث نقصد بها إدراج مواد علمية تُعنى بالوطن والمواطنة والفرد الصالح في المجتمع، حيث من خلال هذه المواد يتكون لدى التلميذ رؤية أولية حول المكان الذي ولد فيه والمجتمع الذي يتعايش معه، ومن المعلوم أن التلميذ لديه حب الاستكشاف والفضول الفطري فإن القائمين على مجال التربية مجبرين على وضع إستراتيجية مدروسة للنهوض بالجيل الجديد الذي يعاني من تأثيرات غربية مست جوانب حياتية كثيرة منها طريقة اللباس والكلام و الأكل ومختلف السلوكيات الأخرى.

إن التربية تلب دوراً مهما في تهيئة التلميذ إلى أن يكون خير خلف لخير سلف من حيث الحفاظ على هذا الوطن، والعمل على المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية.

إعطاء أولوية لمنظمات المجتمع المدني: عندما نتحدث عن دور للمجتمع المدني في الحفاظ على الوطن، يتبادر إلى الذهن فوراً الشريك الأخر والأساسي في مسئولية الحفاظ على الوطن ألا وهو

الدولة، فهذه العملية من المهام الرئيسية لهذه الأخيرة، بيد أن هذه العملية لا تنطلق من فراغ، فهي عملية ذات طابع ديناميكي ونتاج تفاعل أطراف عديدة حكومية وغير حكومية، داخلية وخارجية، وما يتضمنه ذلك من مشاورات واتصالات .

كما أنه قد شهدت الجزائر خلال العقود الثلاثة الأخيرة إحياء مصطلح المجتمع المدني من جديد، ليشير إلى مجموعة التنظيمات والجمعيات التطوعية والاختيارية القائمة فعلاً في معظم المجتمعات المعاصرة، مثل النقابات المهنية والعمالية واتحادات رجال الأعمال واتحادات الفلاحين والجمعيات المحلية وغيرها من تنظيمات.

وربما يكون من المفيد الإشارة إلى أن إحياء مفهوم المجتمع المدني بصياغته الجديدة لم يكن إلا نتاج أزمة ففي حين كان لأحداث أوروبا الشرقية الفضل في تسليط الأضواء على دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي، فإن أزمة دولة الرفاهة في أوروبا الغربية قبل سنوات مما حدث في أوروبا الشرقية هي التي أدت إلى إحياء مفهوم المجتمع المدني من جديد.

مشاركة المواطنين في الحكم: هذا يعني بأن تعطي لمواطنيها الحق المشاركة في الحكم وعن طريق الممارسة الصحيحة لجملة من المعايير والمتطلبات ،والتي تعطي الفرصة المناسبة لكل مواطن في أعطاء الرأي والتعبير عن آماله ورغباته وطموحاته في المساهمة لوضع قوانين ومشاريع بخصوص دولته التي ينتمي إليها والتي يدفع حياته لآجل انتمائه لدولته.

لكن كيف يستطيع المواطن المشاركة في الحكم، وكيف يكون مصدر في اتخاذ القرارات المصيرية لدولته ،خاصة إذا علمنا بأنه من حق المواطن ممارسة حقوقه السياسية ومن هذا المنطلق، فإنه يستطيع أن يمارس حقوقه السياسية والتي تتمثل بحق الانتخابات في السلطات المحلية والبلديات والترشيح وحقه بالعضوية في الأحزاب وتنظيم حركات وجمعيات ومحاولة في رسم القرار السياسي وكيفية اتخاذه من خلال المعطيات والمعلومات ضمن القانون التي تحدده دولته الديمقراطية.

ومن خلال تلك الحقوق السياسية والتي تعطي الدافع القوي لدى المواطن في اكتساب المعلومات والتي تمكنه في آخذ القرار المراد اتخاذه، ويعطيه الحق في الاطلاع على الجداول المقترحة من قبل الدولة، وفهمها والتي من خلالها يوضع القضايا التي يجب مناقشتها في جدولة الأعمال، ومن هذه المعايير والمعطيات والتي بدورها تشكل المنهج الديمقراطي والتي من خلالها يستطيع المواطن المشاركة في الحكم وبدون هذه الفعالية وهذه المشاركة يصبح مفهوم المواطنة شكلية لا أساس لها وغير منطقية للتطبيق.

لذا يجب أن تكون المشاركة في الحكم من خلال الفعل الديمقراطي والتي لا تعتمد على حكم الفرد أو القلة والاعتراف بدور العمل المؤسساتي، وبدور هيئة المواطنين التي تساهم في المشاركة في الحكم، مع اخذ الاعتبارات للأهلية القانونية والسن المعتمد عليه من قبل الدولة (أيو، 2003، ص56).

خاتمة:

إن العمل على تحقيق هذه الآليات لدى المواطن يؤدي إلى تحقيق انتماؤه لوطنه وولاؤه له، وتفاعله الإيجابي والبناء مع مواطنيه، والتزامه بما يهمه، حيث من هنا نصل إلى استنتاج طبيعي محدد وواضح المعالم، وهو أن جميع الأساسيات والمجالات السابقة، تحيلنا إلى الاهتمام بالوطن كنظام للحياة المجتمعية وشكل رئيسي لإدارة الدولة ومؤسساتها، حيث يستطيع أن يبني المواطن الفرد، ويحوّل الرعية إلى مواطنين، ومفهوم المواطنة هو المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه النظام المجتمعي، فلا مجتمع متكاتف وقوي دون مواطنة، ولا مواطنة خارج النظام المجتمعي.

إن إنجاز الانتماء الوطني للأفراد هو المحتوى الأساسي للمواطنة، وفي الوقت نفسه الهدف المركزي الذي تريد أن تصل إليه، وهذا يتشكل بفعل التربية ومناخ الحرية المتاحة وفرص

المشاركة الفعالة في مختلف المجالات المفتوحة أمام جميع الأفراد، ثم الشعور بالإنصاف والمساواة، حيث أن المواطنة هي الشكل الأبهى في هذا العصر لوجود الإنسان كفرد وحضوره وتفاعله كجماعة.

قائمة المراجع:

1. ابن منظور أبي الفضل جمال الدين(1994)، لسان العرب، ط3، المجلد الخامس، دار صاد، ، لبنان، بيروت.
2. أحمد الصائغ بان غانم(د س)، التأصيل التاريخي لمفهوم المواطنة، ع05، مركز الدراسات الإقليمية، الموصل.
3. أحمد صدقي الدجاني(1999)، مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الإسلامية، مركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة.
4. آل غيود عبد الله بن سعيد بن محمد(2011)، قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي، ط1، الرياض.
5. البكاري محمود غالب وآخرون(2011)، دليل المواطن إلى الدولة المدنية، ط01، اليمن.
6. جمال طاهر(1996)، الثقافة الغربية وآليات التدمير الذاتي، مجلة قضايا دولية، ع328، مركز الدراسات التنموية بيروت.
7. جنكو علاء الدين عبد الرزاق(د س)، المواطنة بين السياسة الشرعية والتحديات المعاصرة، منشورات جامعة التنمية البشرية، العراق.
8. الجوهري محمد(2008)، مدخل إلى علم الاجتماع، ط1، القاهرة، مصر.
9. حسان أيو(2003)، أسس المواطنة، ع1495 ، مجلة الوطن، مركز الدراسات الشاملة ، القاهرة، مصر.
10. الخولي محمد علي(1981)، قاموس التربية، دار العلم للملايين ، لبنان، بيروت.
11. دسوقي فاروق أحمد(1988)، مقومات المجتمع المسلم، دار الدعوة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
12. عبد الرحمان طه(2006)، روح الحداثة، ط1، المركز الثقافي العربي، المغرب.
13. عبد الناصر إبراهيم(2000)، المواطنة، ط1، دار مكتبة الرائد العلمية، عمان.
14. العجمي ناصر محمد(2010)، مفهوم المواطنة، مجلة مكتبة التوجيه المجتمعي، ع2، دار الشروق، الكويت.
15. عز الدين إبراهيم عبد اللطيف(2013)، القيم المرتبطة بمفهوم المواطنة في منهاج المواد الاجتماعية للصف التاسع أساسي ومدى اكتساب الطلبة لها، الجامعة الإسلامية، كلية التربية، قسم مناهج و طرق التدريس.
16. غازي جرار أماني(2011)، المواطنة العالمية، ط1، دار وائل للنشر، الأردن.
17. محفوظ محمد(2009)، الأمة و الدولة، ط1، الدار البيضاء، بيروت.
18. محمد فرغلي فراج و عبد الستار إبراهيم(1974)، السلوك الإنساني، ط1، دار الكتب الجامعية، القاهرة، مصر.
19. مصطفى كامل السيد(1995)، مفهوم المجتمع المدني والتحولات العالمية، دراسات العلوم السياسية، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة.
20. الموسوعة العربية العالمية(1996)، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض.
21. نسرين عبد الحميد،(د س)، مبدأ المواطنة، ،(د ط)، مركز الإسكندرية للكتاب الإسكندرية.
22. هويدى عدلي(2002)، المجتمع العربي والتحول الديمقراطي، مجلة فصلية الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
23. ولديب سيدي محمد(2001)، الدولة وإشكالية المواطنة، ط 1، دار الكنوز للمعرفة العلمية، عمان.